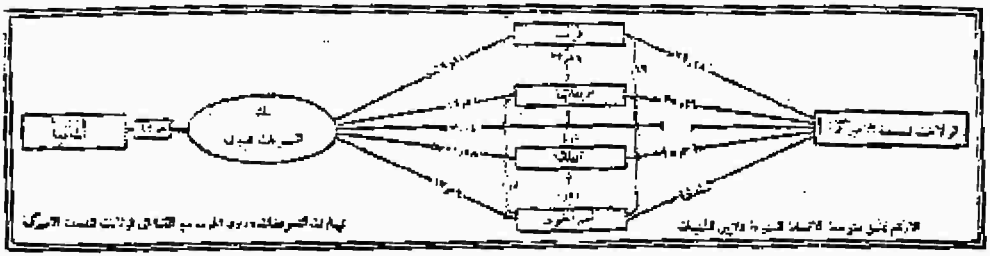

مال التعويض والديون الدولية

وحالة العالم الاقتصادية

اعلنت المانيا ما معناهُ انها لا تستطيع ان تسدّد ديونها السياسية . فوقع هذا الاعلان وقع القنبلة ، في دوائر فرنسا السياسية والمالية . لان ذلك يعني — اذا سُلّم به — انهيار البناء الذي شيد عليهِ نظام التعويضات على قواعد من معاهدة فرساي وتقريري دوز ويونغ . فهل تلغى التعويضات وديون الحرب ؟ وهل تقدّم ديون المانيا التجارية على ديونها السياسية ؟ وما موقف اميركا ازاء هذا كلهِ ؟ مسائل متخلغلة في صميم مشكلات العصر وصاعقته المالية. وغرضنا في هذه المقالة لمس المسألة من وجهتها الاقتصادية لنجلو للقراء علاقة التعويضات بالديون الدولية وعلاقة هذه بحالة المانيا الاقتصادية ، وأثر ذلك كلهِ في العالم

في الرسم البياني الذي توجنا به هذه الصفحة ، تظهر المانيا بمظهر البيع الذي تجري منهُ تيارات مال التعويض عن طريق بنك التسويات الدولي الى دول الحلفاء وفي وسطهِ رسم يبيّن ما يبقى منهُ في اوربا وما يتسرّب منهُ الى الولايات المتحدة الاميركية . فالاركان التي تقوم عليها مشكلة الديون الدولية ثلاثة — هي التعويضات التي تدفعها المانيا لدول الحلفاء ، واتفاقات الديون التي ابرمتها دول الحلفاء نفسها ، وتسوية الديون التي استدانها الحلفاء من الولايات المتحدة في اثناء الحرب

التعويضات

لما عقد الحلفاء مؤتمر السلام في قصر فرساي ووضعوا معاهدة السلم مع المانيا لم يعيّنوا فيها المبالغ المطلوبة من المانيا لتعويض الحلفاء عما فقدوهُ وخسروهُ في الحرب ، بل تركوا امر تعيينها للجنة انشأوها ودعوها « لجنة التعويضات » . فجعلت هذه اللجنة مبلغ ١٣٢ بليوناً من الماركات الذهبية — اي ٦٦٠٠ مليون جنيه . وطُلب الى المانيا ان تدفع مائة مليون جنيه

كلّ سنة علاوة على تعويضات تدفع عيناً — فحماً وحديداً وغيرهما. كان هذا سنة ١٩٢١ ولكن هذا القرار لم يقوَ على الثبات أكثر من ستة اشهر. ثم ازدادت المصاعب في سبيل تنفيذه في سنة ١٩٢٢ حتى افضت الحال اخيراً الى احتلال الجيش الفرنسي لمنطقة الرور الشهورة بمناجمها ومصانعها فما انتهت حكومات دول الحلفاء ان الاحتلال العسكري لا يجدي نفعاً ماليّاً، انشئت لجنة دوز ووضعت تقريرها الشهور واتجه مبادئه الابتداء بدفعات قليلة ثم تتدرّجها ارتفاعاً

ووضع تقرير دوز موضع التنفيذ مدة خمس سنوات فنجح بمعنى ان دول الحلفاء وغيرها اقرضت المانيا مالاً دفعت به المانيا ما عليها من التعويضات للحلفاء. وفي سنة ١٩٣٠ انشئت لجنة يونغ فوضعت تقريرها الذي اسس بموجبه بنك التسويات الدولية. واهم ما يختلف به تقرير يونغ عن تقرير دوز ان تقرير يونغ يفرض على المانيا مبلغاً — هو ثلث ما يُطلَب منها — غير قابل للتأجيل، واما الباقي فيمكن تأجيله مدة سنتين. وقد وُضع جدول للدفعات السنوية — القابلة للتأجيل وغير القابلة له — فاذا مجموعها ٥٥٢٨ مليون جنيه ذهب يدفع منها ٣٥ ٤٠٠٠٠٠ جنيه سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ ثم تزداد رويداً رويداً الى ان يبلغ القسط السنوي ١١٥ مليوناً سنة ١٩٦٥ — ١٩٦٦ ثم تنقص رويداً رويداً الى ان تسدّد المانيا آخر مليم من مال التعويضات سنة ١٩٨٧ — ١٩٨٨

واذا رجعنا الى الجدول وجدنا ان المبلغ الخارج من المانيا ٩٤ ٧٠٠٠٠٠ جنيه، لأن هذا هو متوسط القسط السنوي من ١٩٢٩ — ١٩٦٩ اذ تبلغ الاقساط السنوية اوجها. وهذا التيار الخارج من المانيا اوقف الآن بموجب موراتوريوم هوفر الذي اصدره في يونيو الماضي اذ اقترح تأجيل كل الديون الدولية وفائدتها سنة كاملة. فتلا تصريحهُ مؤتمرات ومعاهدات اسفرت عن الموافقة عليه في المبدإ الا ان الفرنسيين اصرّوا على الاحتفاظ بشكل برنامج يونغ ففازوا بحمل الدول على الاعتراف بوجوب دفع المبلغ غير القابل للتأجيل في برنامج يونغ الى بنك التسويات الدولية، ثم لم يعارضوا في اعارته لالمانيا

ديون الحلفاء

وفي وسط الرسم البياني يتمثل الترتيب الذي اتفقت عليه دول الحلفاء في تصفية ديونها فيرى القارئ ان فرنسا وايطاليا تسددان مبالغ كبيرة لبريطانيا، وهي تمثل تسوية الاموال التي ادانتها بريطانيا لها في اثناء الحرب. ثم ان فرنسا وايطاليا تتسلمان مبالغ قليلة من امم اخرى — مثل البلجيك ورومانيا وبولونيا — وان بريطانيا تتسلم منها مبالغ أكبر قليلاً

في نظام ديون الحلفاء ترى ان المفتاح في يد انكلترا لانها دائنة كلّ حلفائها. فهي في الرسم البياني ملتقى كل الخطوط التي تمثل تيارات المال من حلفائها اليها

وكانت انكلترا قد اقترحت ، عند نهاية الحرب ، اقتراحاً جريئاً قالت فيه انها مستعدة ان تتنازل عن نصيبها في التعويضات الالمانية ازاء شطب كل ديون الحرب وديون الحلفاء لاميركا ولكن هذا الاقتراح ، قوبل مقابلة فاترة في الولايات المتحدة ، التي تنتهي اليها معظم اموال التعويضات والديون فاصدر لورد بلفور — وهو وزير خارجية بريطانيا حينئذ — مذكرته المشهورة سنة ١٩٢٢ وفيها ان بريطانيا لا تطلب من مدينيها — المانيا وفرنسا وايطاليا وغيرها — اكثر مما عليها لدائنيها ، اي الولايات المتحدة الاميركية . وهذه هي الخطة التي جرت عليها حكومة انكلترا بعد الحرب . فاننا اذا جمعنا المبالغ التي تصل الى انكلترا من الدول الاخرى كان مجموعها مساوياً تقريباً للمبلغ الذي تسدده للولايات المتحدة الاميركية

ديون الحلفاء للولايات المتحدة الاميركية

ثم بعد ان تتوزع مبالغ التعويضات الالمانية على الحلفاء ، وبعد ان يسدد المدينون منهم الى الدائنين (انكلترا) تتجه خطوط التسديد الى الولايات المتحدة الاميركية . وديون الحلفاء للولايات المتحدة الاميركية اصلها مال دفعته خزينة الحكومة الاميركية لدول الحلفاء بعد ما جمعته من شعبها بواسطة سندات دعتها « سندات دين الحرية » ، في سنتي ١٩١٧ و١٩١٨ . ثم ان حكومات الحلفاء مدينة للولايات المتحدة الاميركية بمبالغ قليل ما اتاعته من المعدات والذخائر الحربية او الحنطة او الاعتمادات التي فتحها لها « مجلس الملاحة » ومجموع هذه المبالغ كلها كان الفي مليون جنيه عدا الفائدة

أديلت هذه الاموال لعشرين امة ، وقد عقدت كلها — الا ثلاثاً منها هي روسيا وارمينيا ونيكارغواي — مع حكومة الولايات المتحدة اتفاقات لتسوية هذه الديون وتسديدها . وقد دارت المفاوضات على تسديد هذه الديون بين ممثلي الامم المختلفة ولجنة الديون الخارجية الاميركية واعضاؤها اصلاً كانوا المستر هوفر (هو الرئيس الآن وكان وزيراً للتجارة) والمستر ملون (وزير المالية) والمستر هيوز (وزير الخارجية حينئذ) والشيخ سموت والنائب برتون

وكان مجلس الامة الاميركية قد اصدر التعليمات الى هذه اللجنة بالا تسوّي ديناً ما بفائدة اقل من ٤ ½ في المائة ، وان لا تمدّ دفعاته الى اكثر من خمس وعشرين سنة . ولكن اللجنة ، لم تستطع في حالٍ من الاحوال ان تنفذ تعليمات المجلس . فالفائدة في كل التسويات اقل من ٤ ½ في المائة والمدة فيها كلها اطول من ٢٥ سنة . ومجموع ما تعهدت الدول المختلفة بدفعه للولايات المتحدة الاميركية يبلغ ٤٤٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه وهو نحو ثلاثة اخماس ما فرض على المانيا من مال التعويضات في برنامج يونغ . فمعظم الاموال التي تخرج من خزينة المانيا وتوزع على دول الحلفاء يتسرب اخيراً الى خزينة الولايات المتحدة الاميركية

نظرة الحكومة الاميركية

يتضح مما تقدَّم ان موقف الحكومة الاميركية ازاء مسألة التعويضات والديون الدولية شأناً خطيراً في الوصول الى حل عملي موفق . وموقف الحكومة الاميركية يقوم على ثلاثة مبادىء — هي مبادئ « المقدرة على التسديد » و«مدى استعدادها للتنازل عما لها من الديون » و «علاقة الديون التي لها بالتعويضات الالمانية»

﴿ المقدرة على الدفع ﴾ قلنا ان لجنة تسوية الديون التي عينتها الحكومة الاميركية لم تتمكن من الاحتفاظ بنص التعليمات التي وجهها اليها مجلس الامة من حيث قيمة الفائدة ومدى الاقساط . ولكنها في الاتفاقات التي عقدتها اولاً مع بريطانيا وبولونيا والمجر ولتثيا ولتوانيا وفنلندا اقتربت بعض الاقتراب من الحدود التي رسمها المجلس . اما فيما يتعلق بدين البلجيك فانها رضيت بفائدة قدرها ١٫٧٥ في المائة يقابلها ٣٫٣٠ في المائة في اتفاقات البلدان المذكورة آنفاً . فلما جاء مندوبو فرنسا وايطاليا الى وشنطن لتسوية ديونهما ، وذكروا اضطراب الحالة الاقتصادية في بلادهم واختلال ميزانيتيهما جرت اللجنة الاميركية على ما وصفته بقولها « معاملة كل امة على اساس مقدرتها على التسديد »

ولكن كيف تعيَّن هذه المقدرة ؟ قال الشيخ سموت احد اعضاء اللجنة ان اللجنة نظرت في حالة كل امة على حدة وفي « التزاماتها الداخلية والخارجية وما يقتضيهُ اطراد نموّها القومي » وجعلت هذا اساساً لتقديرها . فلما حاولت اللجنة ان تقدر « ما يقتضيه النموّ القومي في كل امة بعد خمسين او ستين سنة » دخل عملها في حيز التكهن . وقد ثبت ان تكهنها كان في معظم الاحوال خاطئاً . فقد قرَّرت اللجنة مثلاً ان مقدرة بريطانيا على تسديد الفائدة على دينها ضعف مقدرة فرنسا . فلم تنقض ست سنوات على قرارها هذا حتى رأينا بريطانيا مضطرة الى الخروج عن قاعدة الذهب ؛ بسبب اختلال التوازن التجاري في بلادها وتسرُّب الذهب منها ؛ في حين ان فرنسا اصبحت اقوى الامم الاوربية من الوجهة الاقتصادية

﴿ حذف الديون وانقاصها ﴾ هذه مسألة مضطربة كلّ الاضطراب . فقد قلنا ان الاموال التي ادانتها حكومة الولايات المتحدة الاميركية لحلفائها بلغت نحو بليوني جنيه . ولكنها تملك الآن صكوكاً مبرمة — بحسب التسويات المختلفة — قيمتها اربعة بلايين و٤٠٠ مليون جنيه (٤ ٤٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠) يجب ان تسدَّد قبل سنة ١٩٨٨ واذاً فحكومة الولايات المتحدة الاميركية لم تحذف شيئاً مما لها من الديون ، وانما هي سوف تسدَّد ريالين ازاء كل ريال ادانتهُ

ولكن النظر الى هذه المسألة من هذه الناحية يغفل مسألة الفائدة على الديون . فكل الاموال التي ادانتها اميركا لحلفائها كانت اصلاً بفائدة ٥ في المائة . فلو ان هذه الديون سدِّدت

بهذه النسبة لكانت ضعف ما ينتظر تسديده الآن واذاً فالولايات المتحدة قد تنازلت عن نصف ما لها من المال عن مدينيها

فتقدير ما تنازلت عنهُ الولايات المتحدة الاميركية لمدينيها يختلف باختلاف النسبة التي تم الاتفاق عليها. فهي في التسوية البريطانية الاميركية اعلى منها في التسوية الايطالية الاميركية او الايطالية الفرنسية واذاً فمقدار ما تنازلت عنهُ اميركا لبريطانيا اقل مما تنازلت عنهُ لايطاليا او لفرنسا

﴿ الديون والتعويضات الالمانية ﴾ لابدَّ في فهم العلاقة بين الديون لاميركا والتعويضات الالمانية من التفريق بين الاتفاقات التي سوّيت بها ديون الحلفاء لاميركا وما يقال عنها. ففي التسوية الاميركية الفرنسية رتبت الاقساط التي تدفعها فرنسا لاميركا لتتفق اتفاقاً نسبياً مع الاقساط التي تنالها فرنسا من مال التعويضات الالمانية. ولكن الحكومة الاميركية لم تنبس قط في التصريح بان لا علاقة قط — نظرية او عملية — بين مقدرة المانيا على دفع مال التعويضات وبين مقدرة مديني اميركا — وهم في الوقت عينهِ دائنو المانيا — على تسديد ما عليهم. وهذه الخطة ليست حديثة. ففي سنة ١٩٢٠ قبل ان تسوّى مسألة ديون الحلفاء لاميركا كتب الرئيس ولسن رسالة الى المستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية حينئذٍ قال فيها: ان الولايات المتحدة الاميركية لا ترى صحة المنطق في الاقتراح بأن تدفع الحكومة الاميركية جانباً من التعويضات الالمانية ولا ان تهب حكومات الحلفاء ما يحملها على تعيين التعويضات المطلوبة من المانيا في حدود مقدرتها. وقد حاولت هذه الحكومة (حكومة ولسن) ان توضح بروح الصداقة انها لا ترضى عن ربط التعويضات الالمانية بمسألة الديون التي بين حكومات الحلفاء». وقد جرت الحكومات الاميركية المتعاقبة على هذه الخطة الى ان كان موراتوريوم هوفر والحادثات التي دارت بين هوفر ولافال وفيها اتفق الاثنان على ما يأتي: «من حيث الديون التي بين الحكومات نعترف بأنهُ قبل انتهاء موراتوريوم هوفر لابدَّ من عقد اتفاق يشمل مدة الكساد المالي التجاري. والخطوة الاولى في هذا العمل يجب ان تخطوها الدول الاوربية المرتبطة بالاتفاقات التي وضعت قبل اول يوليو سنة ١٩٣١» اي معاهدة فرسايل ومشروع يونغ وغيرها. وهذا يعني ان الحكومة الاميركية بلسان رئيسها هوفر قد رضيت ان تربط بين التعويضات الالمانية والديون الدولية في اثناء مدة الكساد المالي والتجاري على الاقل، وهو خروج على خطتها المعهودة

وقد تلا ذلك ان المانيا طلبت الى دائنيها اعادة النظر في مقدرتها على الدفع فعين بنك التسويات الدولية لجنة لهذا الغرض جاء في تقريرها ان المانيا عاجزة الآن عن مواصلة تسديد ما عليها. ولهذا الغرض يجتمع مؤتمر لوزان في ٢٥ يناير

الديون السياسية والديون التجارية

على المانيا طائفتان من الديون . الاولى ديونها السياسية التي تدفعها بموجب حذلانها في الحرب وابرامها لمعاهدة فرساي وقبولها تقرير دوز اولاً ثم برنامج يونغ . وبموجب هذا البرنامج يبلغ متوسط القسط السنوي من هذه الديون نحو ٩٥ مليوناً من الجنيهات الذهب. والطائفة من الديون الاخرى ديونها الخاصة — او الديون التجارية — ومجموعها نحو ٨٠٠ مليون جنيه . اما موراتوريوم هوفر فيعفيها هذه السنة من دفع قسطالتعويضات السنوي وهو ينتهي في أول يوليو سنة ١٩٣٢ . ثم ان الاتفاق تمّ بين رجال البنوك المختلفة التي ادانت المانيا ديوناً خاصة على عدم سحب الديون القصيرة الآجال منها مدة ستة اشهر وهذا الاتفاق ينتهي في ٢٩ فبراير سنة ١٩٣٢

فالمسألة الآن ماذا يحدث بعد انتهاء موراتوريوم هوفر ؟ واتفاق الديون الخاصة ؟ هنا الآراء تختلف. فالمستر بلدون يحتم تقديم الديون الخاصة على الديون السياسية . والفرنسيون يرون نقيض ذلك . والوطنيون الالمانيون بزعامة هتلر يذهبون الى وجوب الغاء التعويضات دفعة واحدة . والاميركيون لا يزالون الى حد بعيد يعارضون مبدئياً في ربط الديون الدولية بمآل التعويضات . ولكي نفهم هذه المسألة على حقيقتها يجب ان ندرك ان ديون المانيا الخاصة (ومجموعها نحو ٨٠٠ مليون جنيه) قسمان : قسم ديون طويلة الآجال (قيمتها نحو ٤٥٤ مليون جنيه) معظمها لا يستحق الا بين سنتي ١٩٤٩ و ١٩٦٥ والقسم الثاني ديون قصيرة الآجال (ومجموعها نحو ٤٠٠ مليون جنيه) عقدت لتسديد ما تقتضيه الحال في الحال

﴿ الديون الطويلة الآجال ﴾ في الجدول التالي تبين التوزيع الجغرافي لمصادر الاموال التي استدانتها المانيا (ديوناً طويلة الآجال)

اسماء البلاد	اميركا	هولندة	سويسرا	السوج	فرنسا	البلجيك	ايطاليا	أمم أخرى	المجموع
المبلغ بملايين الجنيهات	٢٤٠ر٦	٥٢ر٤	٥٥ر٨	٢٤ر٣	٣٧ر٩	٢٢ر٦	٢ر٤	٢ر٤	٦	٤٥٤
النسبة المئوية	٥٥ر٢	١١ر٥	١٢ر٣	٥ر٤	٨ر٣	٥ر	٠ر٥	٠ر٥	١ر٣	١٠٠/١٠٠

يتضح من هذا الجدول ان الولايات المتحدة الاميركية هي البلاد التي استمدت منها المانيا الجانب الاكبر من ديونها الخاصة الطويلة الآجال . فالاميركيون ابتاعوا اكثر من ثلث سندات دوز وسندات يونغ . وأدانوا المانيا اكثر من نصفها استدانتهُ حكومات البلدان الالمانية وبلديات مدنها . وهم كذلك مصدر ثلاثة ارباع الديون التي استدانتها المانيا باسم مراقبها

العامة كسكك الحديد وغيرها . ومجموع ما ادانهُ الاميركيون للالمان ٥٠٠ مليوناً من الجنيهات ويلي الاميركيين ، الهولنديون والبريطانيون . ومجموع ما ادانهُ الاولون للالمان نحو ٥٦ مليوناً من الجنيهات ومجموع ما ادانهُ الثانون ٥٢ مليوناً و ٤٠٠ الف جنيه . ويليهم الاسوجيون وهكذا الى آخر الجدول . ومما يجدر ذكره هنا ان دين فرنسا لا يزيد على ٥ في المائة من ديون المانيا الطويلة الآجال وكلهُ من سندات دوز ويونغ وهو أقل من عُشر دين اميركا . وأما دين ايطاليا فأقل من عشر دين فرنسا

﴿ الديون القصيرة الآجال ﴾ من المتعذر على الباحث الوصول الى مستندات وافية عن الديون الالمانية القصيرة الآجال ولكن تقرير لجنة وجن (التي عينت في الصيف الماضي لفحص مقدرة المانيا على الدفع) يشمل ٨٥ في المائة من ديون البنوك الالمانية القصيرة الآجال ونصف ديون الشركات والمصالح والمصالح الاخرى وهي كما يلي تقريباً :

	جنيه	النسبة المئوية
الولايات المتحدة الاميركية	٧٧ ٥٤٠ ٠٠٠	٣٧٫١
بريطانيا	٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٣٫٩
هولندا	١٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٧٫٦
فرنسا	١٤ ١٤٠ ٠٠٠	٦٫٨
سويسرا	٢٥ ٦٦٠ ٠٠٠	١٢٫٢
اسوج	٤ ٨٠٠ ٠٠٠	٢٫٣
أمم اخرى	١٨ ٩٤٠ ٠٠٠	٩٫١
المجموع	٢٠٧ ٠٨٠ ٠٠٠	١٠٠

هذه الارقام ، تبين كما قلنا ، نحو نصف ديون المانيا القصيرة الآجال في اول يوليو سنة ١٩٣١ ولو ان هذه الديون احصيت في اول يناير ١٩٣١ لكانت مبالغها أكبر مما كانت في يوليو . والواقع ان لجنة «وجن» قدرت ان مبلغ ١٣٦ مليوناً من الجنيهات — من الديون القصيرة الآجال — سحبت من المانيا في الفترة الواقعة بين اول يناير وأول يوليو سنة ١٩٣١ وهذا السحب نشأ مباشرة عن افلاس بنك النمسا والاضطراب السياسي في المانيا الناشيء عن نجاح النازيين والمستقلين في الانتخابات الالمانية التي وقعت في ٣٠ سبتمبر ١٩٣٠ ، وكساد التجارة في المانيا بوجه خاص وفي كل بلدان العالم بوجه عام ، وازدياد حذر مديري البنوك في البلدان الدائنة لالمانيا

فلما بدأ اصحاب الديون القصيرة الآجال يسحبون اموالهم من المانيا لدى استحقاقها

جراهم غيرهم من اصحاب سندات الديون الطويلة الآجال فجعلوا يبيعونها ، وكان هذا افضى الى سحب الاموال من المانيا حتى بلغ ما سحب منها ١٦٠ مليوناً من الجنيهات فكاد النقد المالي يستولي على الناس (وهو استولى حقيقةً) . في هذه الحال اقترح المستر هوفر المورانوريوم المنسوب اليه فيما يتعلق بالديون السياسية : وأساسهُ كما عدّل بعدئذٍ ، تأجيل اقساط التعويضات — القابلة للتأجيل سنةً كاملة — ودفع القسط غير القابل للتأجيل الى بنك التسويات الدولي ثم اعارتهُ الى المانيا كدين جديد . اما اصحاب الديون القصيرة الآجال فاتفقوا على التوقف عن سحب اموالهم ستة اشهر تنتهي في آخر فبراير ١٩٣٣

التعويضات او الديون التجارية

فرنسا وغيرها من الحلفاء حق عرفي لا ينازَع في الحصول على مال التعويضات ، وله في ميزانيتها مكان واستعمال . فهل يقدَّم دفع مال التعويضات على الديون التجارية ؟ او تقدم هذه على ذاك ؟ وما موقف الدول المختلفة ازاء هذه المسألة ؟ اما المانيا فترى انها لم تسدّد ما عليها من اقساط التعويضات الا بالاموال الخصوصية التي استدانتها ، فالحكومة الالمانية ترى انها لن تستطيع ان تمضي في تسديد اقساط التعويضات ، بعد نهاية مورانوريوم هوفر الا بديون خاصة جديدة . لذلك رأينا الحكومة الالمانية تحثُّ لجنة بنك التسويات الدولية على فحص مقدرتها على الدفع ، وهي بحكم الطبع تفضل ان تقدّم الديون الخاصة على الديون السياسية لكي تحتفظ بثقة العالم بحكومتها وبنوكها وبلدياتها وغيرها من مرافقها العامة

على ان فرنسا تعارض في هذا اشدَّ المعارضة وليس السبب بعيد المنال . فنصيبها في الديون الالمانية التجارية — سواء كانت طويلة الاجل أو قصيرة — نصيب ضئيل ، كما تقدَّم ولكن نصيبها من مال التعويضات يبلغ ٥٢٫٧ في المائة من مجموعهِ . فدينها الخاص في المانيا لا يزيد على خمسين مليوناً من الجنيهات ، وأما ما ينتظر ان تناله من مال التعويضات فيبلغ متى تمَّ تسديده نحو ٢٦٥٠ مليوناً من الجنيهات . فلا ينتظر والحالة هذه ان تسلم فرنسا بتقديم تسديد الديون الخاصة على تسديد مال التعويضات ، ولذلك نراها تصرُّ على ان كل بحث في المسألة يجب ان يكون في حدود مشروع يونغ

وتنال بريطانيا ٢٠٫٦ في المائة من مال التعويضات الالمانية ازاء ٥٢٫٧ تنالها فرنسا . فاذا مضت المانيا في تسديد ما عليها من مال التعويضات بحسب مشروع يونغ بلغ ما تناله بريطانيا نحو ١١٠٠ مليون جنيه . ولكن الحكومات البريطانية المتعاقبة بعد الحرب ، لم تخفِ ريبها في امكان استمرار اي اتفاق خاص بالتعويضات ولذلك صرّحت بانها لا تطلب من المانيا والدول الاخرى الا ما هي مدينةٌ به لاميركا

ولكن نصيب بريطانيا من الديون الخاصة كبير ، فهو يبلغ نحو ٥٢ مليوناً من الجنيهات

في الديون الطويلة الآجال وقد يزيد على ٨٠ مليوناً من الديون القصيرة الآجال . لذلك صرّح المستر بلدون في مجلس النواب البريطاني « ان سلامة الديون الخاصة يجب ان لا تهدَّد بالاصرار على تسديد الديون السياسية . لانهُ اذا وقع ذلك فقدت الثقة في المانيا وتعذَّر عليها الاستمرار في الاستدانة لكي تستمرَّ في تسديد مال التعويضات » . اي انهُ اذا لم تضمن الديون الخاصة استحال على المانيا ان تدفع شيئاً من مال التعويضات

والرأي الاميركي يهتمُّ اشدَّ الاهتمام بضمانة الديون الخاصة . اما اولاً فلأن نصيب اميركا من هذه الديون أكبر نصيب — فهو يزيد على نصف الديون الخاصة الطويلة الآجال ويبلغ ٣٧ في المائة من الديون القصيرة الآجال — في حين ان نصيبها من التعويضات الالمانية لا يزيد على ٢٣ في المائة فدينها الخاص لالمانيا ضعف اي مبلغ نظريٍّ تتوقع تسديده من التعويضات الالمانية . واما ثانياً فلأن مبدأ الحكومات الاميركية المتعاقبة كان — ولا يزال — الفصل التام بين تسديد التعويضات الالمانية وتسديد ما لها من الديون على دول الحلفاء

أما الدول الاخرى فموقفها آزاء هذه المسألة يختلف باختلاف الدولة نفسها — هل خرجت ظافرة من الحرب او كانت محايدة في اثنائها . فالاولى — ومثلها بلاد البلجيك — تقدّم دفع التعويضات على دفع الديون الخاصة لان نصيبها من التعويضات كبير آزاء ما لها من الديون الخاصة الالمانية . واما الاخرى ومثلها — هولندا واسوج — فلا نصيب لها في التعويضات الالمانية ولكن نصيبها في الديون الخاصة كبيرٌ وهي لذلك تقدم الديون الخاصة على الديون السياسية

الغاء الديون

ان امر الغاء الديون في يد الولايات المتحدة الاميركية . وامر الغاء التعويضات في يد فرنسا على الغالب . وقد كانت الولايات المتحدة الاميركية معارضة حتى الآن في امر الالغاء ؛ لانها بذلك تكون قد تحمَّلت الجانب الاكبر من نفقات حرب لا فائدة لها فيها ولا جَمَل . فمعظم الاموال التي اقرضتها لحلفائها استدانتها من اهلها . وفي ميزانيتها عجز ماليٌّ كبير . ثم هي لا تدرك الحكمة في الغاء ديون بلدان تنفق النفقات الطائلة على اعداد معدات الحرب !

ولكنَّ جانباً كبيراً من المفكرين في الولايات المتحدة الاميركية . اخذ يرى ، ويجاهر برأيه ، ان الغاء الديون او تخفيضها تخفيضاً كبيراً ، يكون ذا اثر كبير في اصلاح توزيع الذهب ، وينشط تجارة الصادر الاميركية ، فيربح الاميركيون بذلك ما يخسرونهُ بالغاء الديون او تخفيضها ويضع مسألة التعويضات الالمانية وضعاً معقولاً . ثم ان تسويات الديون الاميركية لم يراعَ فيها الانصاف فقد طلبت انكلترا مثلاً وروسيت فرنسا وبلجيكا وايطاليا فيها فلابدَّ من اعادة النظر فيذلك . وينشأ عن ذلك كلهِ ان الاثر النفسي الذي يتركهُ الالغاء او التخفيض الكبير ، يكون اقوى باعث على الخروج من ظلمات الضائقة المالية الحاضرة